الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

(دول الخليج العربي أنموذجاً)

إعداد

محمد خليل محمود محمد

باحث دكتوراه

قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية (شعبة الاقتصاد)

معهد الدراسات والبحوث الأسيوية بجامعة الزقازيق

تحت إشراف

الأستاذة الدكتورة / فاطمة أحمد الشربينى

أستاذة الاقتصاد بكلية التكنولوجيا والتنمية بجامعة الزقازيق

المقدمة:

ارتكز التطور الاقتصادي العالمي خلال القرن الحادي والعشرين على التطور العلمي أكثر من اعتماده على التطور الكمي في الإنتاج، وأصبح التقدم الاقتصادي للأمة –أي أمة– يقاس على أساس ما تملكه من موارد بشرية ماهرة، فقد أصبحت المعرفة في عصر المعلومات الركن الرابع في العملية الإنتاجية، وتجاوزت الأركان الأخرى من حيث الأهمية.

وقد لعبت التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تجتاح الاقتصاد العالمي، دورا أساسيا بفعل ثورة المعلومات والاتصالات في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي الذي يتميز بخصوصية الدور الذي سيقوم به في المستقبل نحو التنمية المستدامة.

واقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي متطور يقوم على الاستخدام الناجع وواسع النطاق للمعلوماتية ويرتكز بشكل أساسي على المعرفة والإبداع والابتكار والتطور التقني. ويختلف اقتصاد المعرفة اختلافاً كلياً عن منهجية الاقتصاد العادي، لكن يظل العنصر البشرى هو المكون الأساسي في اقتصاد المعرفة، ومن هذا المنطلق يتطلب اقتصاد المعرفة نوعاً جديداً من التعليم والتدريب، وتهيئة أشخاص قادرين على التعليم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكيف والتجديد والتطوير والابتكار لمواكبة التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها بفعالية، والمساهمة في تطوير الاقتصاد وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل والإنتاج.

فرضية البحث:

تستند فرضية البحث إلى أن اقتصاد المعرفة له آثار إيجابية في اقتصاديات الدول التي تسعى للتحول إليه من خلال تطبيق آلياته.

هدف البحث:

من خلال هذه الدراسة يسعى إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

الأول: التعريف بمفهوم اقتصاد المعرفة وأهميته ومعرفة أدواته وتقنياته وركائزه الأساسية لغرض توفير البني التحتية اللازمة لها، والإلمام قدر الإمكان بجوانبه كافة.

الثاني: تحليل أثره في دول الخليج موضوع الدراسة وبيان معطياته على اقتصادياتها الكلية.

منهج البحث:

يستخدم الباحث الأسلوب التحليلي القائم على المنهج الإستقرائى بالاعتماد على المراجع العربية والأجنبية، والدراسات السابقة ذات الصلة، ومواقع الإنترنت المتاحة عن الموضوع محل الدراسة ... وذلك في ضوء استعراض واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، ومتطلبات النهوض به من خلال تنمية وتطوير الصناعات المعرفية العربية في ضوء الاهتمام المتنامي بالبحوث والتطوير في مجال الاقتصاد المعرفي، وذلك لتعظيم الاستفادة من الثروات المادية والبشرية في تلك الدول.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف تم تقسيم البحث إلى:

المبحث الأول: نشأة اقتصاد المعرفة وخصائصه

المبحث الثاني: مجتمع المعرفة واستدامة التنمية

المبحث الثالث:أثر التحول إلى اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول:نشأة اقتصاد المعرفة وخصائصه

نشأة اقتصاد المعرفة :

سوف نعمد لفهم نشأة "اقتصاد المعرفة" الولوج إلى تلك المراحل الثلاث التي ميّزت تطور المجتمعات البشرية أو ما يطلق عليها اصطلاحاً تسمية "التحولات الثلاث"، فمن المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وصولاً إلى المجتمع المعرفي.

التحول الأول: المجتمع الزراعي أو "اقتصاد الطبيعة"

قد يشكل وصف المرحلة التي اعتمد فيها الإنسان بشكل أساسي على الطبيعة بالتحول الأول بعض من التحفظ، باعتبار أن الإنسان ومنذ نزوله على الأرض كان يعتمد على الطبيعة ومواردها بشكل تلقائي، وبذلك فليست مرحلة المجتمع الزراعي من هذه الزاوية تحولاً، بل هي امتداد طبيعي، ونتاج فطري للسلوك البشري.

هذا من ناحية علم التاريخ البشري عموماً، ولكن للتأريخ الاقتصادي معايير أخرى اعتُمِد عليها لوصف مرحلة ما بالثورة الزراعية والتي أنجبت مجتمعها الزراعي باعتبارها التحول الأول، فخلال قرون طويلة من الزمن لم يتشكل بالمفهوم الاقتصادي ذلك التكتل البشري الذي قد يعتبر مجتمعاً يحمل في طياته بذور نموذج اقتصادي متكامل، فعدد السكان كان قليلاً ومبعثراً والنشاط الاقتصادي كان معدوماً ولا يتجاوز حدود الاكتفاء الفردي.

وعندما بدأت تتجلى ملامح تكتلات بشرية منظمة تعتمد على نشاط الزراعة كأساس لتوفير ما تحتاج إليه ليسد ضرورياتها من الحاجيات اليومية من خلال دورة نشاط اقتصادي زراعي منظمة، بدأ عمداء التأريخ الاقتصادي مسارهم في التدوين، باعتبار تلك المرحلة الثورة الزراعية التي أنجبت مجتمعها الزراعي بوصفه التحول الأول في ظل اقتصاد الطبيعة.

وبدأت هذه الثورة أول ما بدأت على ضفاف الأنهار الكبرى في المنطقة القريبة من المنطقة الاستوائية – نهر النيل ودجلة والفرات والإندوس والجانج والنهر الأصفر – حيث التربة الخصبة والمتجددة، وبذلك تشكلت لدى تلك المجتمعات ظروف تلاءمت بوجه خاص مع وصف المجتمع

الزراعي وهي الحقبة التي سماها المؤرخون بثورة العصر الحجري الحديث والتي دامت على مدى آلاف السنين منذ العام ١٠ آلاف قبل الميلاد (١٠٠٠٠ ق م).

وقد اقترن ذلك التحول إلى المجتمعات الزراعية المستقرة (بعد أن كانت المجتمعات زراعية ومبعثرة ومتنقلة عبر مناطق الأرض) بالتسارع في زيادة المهارات التقنية، ومن ثم اتسع نطاق تشكيل الحجر لصناعة الأدوات والأسلحة وازداد أسلوب صناعتها صقلا، كذلك فإن امتلاك حيوانات أليفة عزز من مهارات تحويل صوف الماشية إلى ألياف لصناعة النسيج، وأدى التقدم في استخدام النار والتحكم فيها إلى ابتكار القمائن والأفران لصناعة الآجر والسيراميك، ثم بعد ذلك لتشكيل المعادن وتهيأت للإنسان تقنيات صناعة الأدوات المعدنية واستخراج المعادن من خاماتها الطبيعية ثم تشكيلها على هيئة أدوات وغير ذلك من مصنوعات يريدها، وهكذا أصبحت المجتمعات البشرية في وضع يُمهد لحدوث تحول عميق آخر ينتقل بها إلى بداية المجتمعات الحضارية عبر اقتصاد الآلة من خلال الثورة الصناعية. (١)

التحول الثاني: المجتمع الصناعي أو "اقتصاد الآلة"

تُجمع الكثير من الدراسات التاريخية أن عملية الانتقال عبر التحولين الأول والثاني (من الزراعة إلى الصناعة) كان نتاجاً طبيعياً لحزمة من الأسباب تمحور أهمها حول:

- تضخم عدد السكان في المناطق الآهلة.
- محدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش.
- التمايز الشديد للمناطق الآهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة.
- تعقد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لم يكن الناس يحس بها من قبل.
- ظهور العديد من مصادر الطاقة الجديدة.

فكان ضرورياً على سكان تلك الحقبات من الزمن، اللجوء إلى ما يمكن أن يصطلح عليه بعملية التصنيع بدل عمليات الزراعة والصيد، ولن يكون استعمال مصطلح التصنيع نافذ المعنى إن لم نقرنه بمفهوم الآلة، فالآلة أساس المصنع والمصنع عمود الصناعة، والصناعة تحدد

---

١ - آر ايه بوكتان، الآلة قوة وسلطة : التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٨ حتى الوقت الحاضر، ترجمة: شوقي جلال، عالم الفكر، العدد ٢٥٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: ٢١-٢٢.

معدلات ومستويات التصنيع، والتصنيع أنجب مجتمعه الصناعي الذي يحتوى بين طياته اقتصاده الميكانيكي.

التحول الثالث: المجتمع المعرفي أو "الاقتصاد المعرفى"

لقد شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة انعراج في مسيرة البشرية جمعاء، فبمجرد وصفها حرباً فقد تسببت في تغيير الكثير من وقائع ومظاهر العالم، واقتصادياً وبعد النظر إليها كقدر قُدر على البشرية، يعتبرها الكثير من المختصين نقطة التحول الثالث، والذي تمثل في الثورة العلمية أو التكنولوجية أو المعرفية. ومن أهم ما ميز هذا التحول عما سبقه، نذكر النقاط التالية:

- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.
- تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع : ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على واقع الحياة العامة للناس يحتاج إلى سنين طويلة من الزمن، أصبح ذلك الفارق في ظل الثورة المعرفية لا يتعدى بأقصى تقدير بعض من السنوات، فلم تمض سوى خمسة سنوات عن اكتشاف الترانزستور حتى عم استعماله صناعيا، كما أن الدارة المتكاملة لم تحتاج سوى لثلاث سنوات لتدخل سوق الإنتاج والحياة العامة للناس. [1].

وفي هذا السياق، كتب "دانييل بيل" عام ١٩٦٧ يقول : إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجي جديد وبين إدراك إمكانيته التجارية كان ثلاثين عاما في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩١٩، ثم انخفض إلى ١٦ عاماً في الفترة ما بين عام ١٩١٩ و ١٩٤٥، ثم إلى ٩ أعوام.

- تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني، من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين ١٨ و ١٩ إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين : بمعنى أنه خلال التحولين الأول والثاني كان الأفراد هم أساس الاختراع والابتكار، أما في ظل التحول

---

[1] – د. مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً) دراسة غير منشورة ، جامعة زيان عاشور بالجلفة / الجزائر، ص٢-٣ .

الثالث فقد أصبحت المؤسسات والجامعات والجمعيات العلمية...الخ هي الرائدة في إنتاج الصناعات الابتكارية والتكنولوجية.

- طغيان الطابع الأوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج : فخلال مرحلة الزراعة كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة، وبظهور الصناعة تحولت تلك الأدوات إلى آلات ضخمة تعمل بمصادر الطاقة التقليدية كالفحم والبخار...، ولكل الثورة المعرفية طورت تلك الآلات وأدخلت ما يدعى بالعقول الإلكترونية ضمن نظام التشغيل للآلة فأصبح نظام تشغيلها أوتوماتيكيا دون الحاجة إلى كثير من اليد العاملة.
- السيطرة على اللامتناهيات الثلاثة: فقد مكنت التكنولوجيا من التحكم في ثلاث لا متناهيات هي:

*السيطرة على اللامتناهيات في الصغر: سواءً في الطبيعة الجامدة كالذرة والإلكترون...الخ، أو في الطبيعة الحية كالخلية والجينات والشفرات الوراثية... الخ.

*السيطرة على اللامتناهيات في الكبر: مثل غزو الفضاء، ونشر الأقمار الصناعية فيه...الخ.

*السيطرة على اللامتناهيات في التعقيد: ويقصد بها السيطرة الذاتية الكاملة على الآلات ودورات الإنتاج عن طريق الأوتوماتيكية والحواسيب...الخ، وكذلك السيطرة على التفاعلات المعقدة للنسق الاجتماعي عن طريق شبكات المعلومات والاتصال [1].

على أساس ما تقدم ومن ناحية التأريخ الاقتصادي فقد ربط المؤرخون تطور المجتمع البشري بثلاث مراحل أساسية شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية، فمن "ثورة الزراعة" نحو "ثورة الصناعة" ومن ثم المعرفة باعتبارها أساس "الثورة المعرفية" أو ما يعرف بالتحول الثالث، والجدول التالي يلخص أبرز السمات التي ميّزت كل فترة، من خلال تبيين طبيعة العمل المنتج للقيمة، وعبر طرح ثنائية الشراكة بين الأفراد وعنصر الإنتاج الأكثر تزاوجاً معه، إضافة إلى إعطاء أهم أدوات الإنتاج المستعملة خلال كل حقبة.

-مفهوم اقتصاد المعرفة:

إذا أردنا أن نُعرف " اقتصاد المعرفة" فالبديهي أن نقول أنه (الاقتصاد الذى يبينيه مجتمع المعرفة)، فى مجتمع المعرفة هذا، تلقى دورة توليد المعرفة ونشرها واستخدامها اهتماما خاصا

---

[1] – المرجع السابق، ص ٤ .

ينشط عطاءها من خلال بيئة مناسبة تحتل التقنيات الحديثة بشكلها العام وتقنيات المعلومات على وجه الخصوص مكانة مركزية فيها. ويُقصد بـ" اقتصاد المعرفة" أن تكون المعرفة هى المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادى[1]. واقتصاديات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة، وعلى العكس من الاقتصاد المبنى على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دور أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فان الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشرى، هى أكثر الأصول قيمة فى الاقتصاد الجديد المبنى على المعرفة ، وتتمثل فى الغالب فى الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال[1].

ثانيا:خصائص اقتصاد المعرفة:

تلعب المعرفة الدور الاكبر في التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المبنى على المعرفة، وذلك مقارنة بدور الموارد الطبيع الثروة. وبذلك نستطيع أن نقول إن الاقتصاد القائم على المعرفة هو الاقتصاد الناتج عن شركات ومؤسسات تجمع مابين أجهزة الكمبيوتر، وكفاءات وعقول مفكرة ومتعلمة جيدا لأجل خلق الثروة. ويعتمد النجاح الاقتصادي بشكل متزايد على استغلال جميع أنواع المعرفة في شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية، ويمثل اقتصاد المعرفة موردا جديدا، يمكن اعتباره ميزة تنافسية، ويمكن تطبيقها في جميع القطاعات، والمؤسسات، والمناطق، والمجالات، بدءا من الزراعة وحتى البرمجيات، والتكنولوجيا الحيوية، وذلك عن طريق الاستغلال الفعال للأصول الضمنية للمعرفة، مثل المهارات، والقدرة على الابتكار، كموارد جديدة للميزات التنافسية، وهناك عدد من الخصائص للاقتصاد المبني على المعرفة[1] أهمها:

---

١ - د. سعد على الحاج بكر: التحول الى مجتمع المعرفة،ط. مكتبة الملك عبد العزيز العامة (السعودية) ٢٠١٥ م، ص٧ .

[1]- حسن عبد المطلب الأسرج: آليات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد العربى فى ظل اقتصاد المعرفة. بحث منشور بمجلة الوحدة الاقتصادية، العدد الثالث والاربعون – يونيو ٢٠١٣ م ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ص١٤٤ .

[1]- بناء مجتمعات واقتصادبات المعرفة . سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز السعودية) ، الاصدار الثالث والخمسون، سنة ٢٠١٣ م، ص ٤٦ .

١ - **الابتكار**: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التى تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياطيات المحلية.

٢ - **التعليم أساس للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية**، يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشرى القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة فى العمل. وتنامى الحاجة إلى الى دمج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ، فضلا عن المهارات الإبداعية فى المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

٣- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

٤- **حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التى تهدف الى زيادة الإنتاجية والنمو** . وتشمل هذه الأساسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر ، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥-اختلاف هيكل تكلفة الإنتاج:

يختلف هيكل تكاليف الإنتاج في اقتصاد المعرفة بشكل كبير مع مرور الوقت عن هيكل تكاليف الإنتاج في الاقتصاد التقليدى حيث أن التكاليف المرتبطة بإنتاج السلع التقليدية مثل السيارات أو المنازل، قد لا تكون بالضرورة مرتفعة فلا يزال كل بند من بنود الإنتاج مكلفا في إنتاجه، وكلما زاد إنتاج مثل هذه السلع، زادت احتمال مواجهة خطر ندرتها بسبب نقص المواد الخام، والتي قد تدفع بدورها إلى زيادة تكاليف الإنتاج مع تقليص العائد الاجتماعي من الاستثمار. وعلى النقيض من ذلك نجد أن تكاليف التنمية الأولية في اقتصاد المعرفة في حالة خلق الابتكارات والمعلومات والأفكار قد تكون باهظة التكاليف في البداية، إلا أن تكاليف النقل، وإعادة الإنتاج غالبا ما تكون منخفضة جدا أو منعدمة، وكلما زادت عملية الإنتاج، أو إعادة الإنتاج، كلما زاد العائد الاجتماعي من الاستثمار[١].

---

[١]- المرجع السابق ، ص ٤٨.

ثالثا:مدخلات اقتصاد المعرفة:

تقوم تكنولوجيا المعلومات، والأجهزة، والبرمجيات، والعقول النابغة محل الفئات التقليدية من مدخلات الاقتصاد مثل رأس المال، والمواد الخام، والعمالة المنتجة، حيث يقوم الإنتاج بصناعة الأجهزة، ويقوم التعليم بتوليد العقول المفكرة، ويقوم الابتكار بصنع البرمجيات اللازمة. ولذا فقد احتلت المعرفة الأهمية الكبرى كمصدر ومورد للاقتصاد مقارنة بالموارد الطبيعية ورأس المال المادي والعمالة ضعيفة المهارة رابعا: أهم مدخلات اقتصاد المعرفة:

١ – توفر المهارات العقلية القادرة على الابتكار:

يستلزم اقتصاد المعرفة توفر القوى البشرية بما لديها من معرفة ضمنية والقدرة على الإبداع والفهم والإدراك من خلال قدرتها على الابتكار، ومن إنتاج واستغلال البرمجيات. وتمثل المعلومات والأفكار المهمة في اقتصاد المعرفة نوعا جديدا له خصائص مختلفة عن الأصول التقليدية من البضائع في الاقتصاد الصناعي، حيث تزداد القيمة الاجتماعية والاقتصادية للأفكار والمعلومات وخاصة عندما يتم مشاركتها واستخدامها من قبل الآخرين.

٢ – توفر الأجهزة الالكترونية والمعدات والمعامل والبنية التحتية:

يتطلب اقتصاد المعرفة وجود الأجهزة الالكترونية والمعدات والمعامل والبنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتسهيل إعداد ونقل ونشر المعلومات

والمعرفة والمشاركة في المعرفة وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

٣ – توافر مصادر المعرفة الصريحة:

يستلزم اقتصاد المعرفة توافر مصادر المعرفة الصريحة التي يتم تدوينها وتبادلها من خلال تكنولوجيا المعلومات مثل الإرشادات، والكتيبات، ومدونات الكمبيوتر، والكتب، والقواعد، والأنظمة العلمية، والتكنولوجية، وكذلك البرمجيات، وتكنولوجيا المعلومات هي الوسائل التي يمكن من خلالها أداء مهمة معينة والتي بمجرد نشوءها يمكن تخزينها واستعادتها لإعادة استخدامها من قبل عدد كبير من الأفراد في نفس الوقت. ولذا تعتبر برامج تكنولوجيا المعلومات

هي الركيزة الأساسية للاقتصاد القائم على المعرفة ، ولذا فإن من أهداف التعليم الحد ث تخريج جيل جديد من الطلاب ذوي العقول النابغة في مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والهندسة والتي سوف تسعى بدورها إلى تعزيز ابتكار برامج تكنولوجيا المعلومات[1].

مؤشرات اقتصاد المعرفة:

توجد مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد القائم على المعرفة، وتُستخدم للدلا : على أنه النمط المستخدم ضمن الاقتصاد، مما يساهم بتطبيق مجموعة من المقارنات بين الدول ، من أجل تحديد مستوى تطوّرها الاقتصادي، وفيما يأتي مجموعة من أهم المؤشرات المستخدمة بقياس المعرفة:

١- نسبة المعرفة ضمن أسعار الخدمات والسلع.

٢- معدل تجارة المعرفة الموجودة ضمن الميزان التجاري الخاص بكل دولة.

٣- .المؤشرات الخاصة بتوجه المجتمع باتجاه المعلومات، مثل معدلات البنية الرئيسية وتشمل: شبكة الإنترنت، والهواتف، والمحتوى الرقمي.

٤- عدد حقوق الملكيّة الفكرية، وبراءات الاختراع .

٥- عدد السنوات الخاصة بالتدريب والدراسة، والمرتبطة بالمرحلة العمرية عند الأفراد

٦- معدل الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على التطوير والبحث.

٧- مؤشرات البنك الدولي:

ويضاف إلى هذه المؤشرات مؤشرات أخرى لتقييم الإقتصاد القائم على المعرفة وأهمها كما حددها البنك الدولي والتي تقيس مدى التقدم في إقتصاد المعرفة، حيث عمل معهد البنك الدولي على تطوير أداة باسم : (٢)

١- المرجع السابق ، ص ٤٨-٤٩.

٢- - محمد أبو الشامات ، "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد ٢٨،(٢٠١٢) ص وص. ٥٩٨، ٥٩٩.

١/٧- منهجية تقييم المعرفة Knowledge Assessment Methodology - KAM، لقياس مدى قدرة الدول على إنتاج وتبنى ونشر المعرفة،وتتكون من ١٤٨ متغيراً لـ ١٤٦ دولة لقياس أدائها بناء على أربعة ركائز أساسية وهى :

- الحافز الاقتصادي و النظام المؤسسي The Economic Incentive and Institutional Regime،
- التعليم والمواد البشرية Education and Human Resources،
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology،
- نظام الابتكار Innovation system،

ويتم قياس تلك المتغيرات بناءً على مقياس من ٠ -١٠ مقارنة بالدول الأخرى موضع المقارنة ("Knowledge Assessment Methodology 2012،").

وببساطة فإن KAM هي أداة تفاعلية على الخط المباشر لإنتاج مؤشر لاقتصاد المعرفة، وتعمل من خلال ستة أنماط رئيسية لقياس مؤشرا ت الاقتصاد القائم على المعرفة، وأهمها :-

مؤشرات المعرفة:Knowledge Indexes

ويتكون هذا النمط من مؤشرين فرعيين هما مؤشر المعرفة Knowledge Index – KI ومؤشر أقتصاد المعرفة The Knowledge Economy Index- KEIمن أجل تقديم درجات أداء الدول اعتمادًا على الركائز الأربعة :([3])

٢/٧ - مؤشر المعرفة The Knowledge Index : يهدف إلى قياس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها بحيث تشكل نمطا جوهريا في نظمها الاقتصادية، ويتألف من ثلاثة مؤشرات هى : التعليم والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار.

٣/٧- مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI):يسعى إلى قياس مدى جاهزية البيئة والمجتمعات لاستخدام المعرفة كمقوم اقتصادي في نظمها الاقتصادية، وهو بذلك يعد مؤشر تجميعي بين متغيرات المعرفة وبين المتغيرات الاقتصادية التقليدية حيث يمكن من خلال تجميعهما أن نقف على الحالة الراهنة لاقتصاد الدولة الموجه نحو المعرفة، ويتألف من أربعة مؤشرات والتي تمثل ركائز

---

[3]-المرجع السابق، ص٥٩٩.

اقتصاد المعرفة وهى: نظام الحافز الاقتصادي والمؤسسي، التعليم والتدريب، نظام الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ([٤]).

المبحث الثاني: مجتمع المعرفة واستدامة التنمية(التنمية المستدامة)

أولا:ماهية التنمية المستدامة.

يشكل مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام منهجا متكاملا لما يتميز به من ربط عضوي تام ومتكامل، فهو يجمع ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة، ولهذا تختلف تعريفات الإستدامة من اختلاف المنظور.

أولا:مفهوم التنمية المستدامة.

يمكن تعريف التنمية المستدامة بأكثر من طريقة:

- **تعريف ١:** تعني التنمية المستدامة ضرورة استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص نصيب الأجيال القادمة منها، وذلك بالمحافظة على رصيد ثابت من الموارد الطبيعية مثل : التربة و المياه الجوفية والنفط والمعادن، و الكتلة البيولوجية.
- **تعريف ٢:** تعني التنمية المستدامة اقتصادياً الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها. ([٥])

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن" استخدام الموارد اليوم يجب ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل " ، أو أن رفاهية الجيل الحالى لا يجب أن تكون

٣-د. هشام محمود عزمي" مؤشرات قياس الإقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتيا في التحول إلى اقتصاد المعرفة" Cybrarians Journal، العدد ٤٤، ديسمبر ٢٠١٦ .

خصما من رصيد الأجيال القادمة، و يقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على المستويات المعيشية في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار حيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية و نحسنها[1].

ومن ثم فإن مفهوم التنمية المستدامة يعكس التطور الحاصل فى مفهوم التنمية الذي شهد جدلا واسعا فى الأوساط الأكاديمية، ففي عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز جلها على الاعتبارات الاقتصادية مثل الدخل القومي، ونصيب الفرد منه، بحيث تمحور مفهوم التنمية فى زيادة الدخل الفردى ودخل المجتمع ممثلا في الدولة.

أما في عقد السبعينيات فقد اكتسب مفهوم التنمية أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية علاوة على البعد الاقتصادي، فالتنمية لا تعنى النمو الاقتصادي فحسب بل تتضمن إحداث تغيرات هيكلية فى المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تسود فى المجتمع.

وقد اكتسب مفهوم التنمية خلال عقد الثمانينيات بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل بالمشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية استنادا إلى أن الديمقراطية ترتبط بصلة وثيقة بموضوع الحكم الرشيد الذي له تأثير في محاور التنمية كافة، وأن الديمقراطية تعنى مشاركة الناس في صنع القرارات ، والمشاركة هى إحدى الركائز الرئيسية للتنمية الناجحة.

كما اكتسبت التنمية المستدامة أوراق اعتمادها بفضل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التي أقامتها الأمم المتحدة في عام ١٩٨٣ م ، وقدمت اللجنة تقريرها إليها فى عام ١٩٨٧ ، والذي حددت فيه التنمية المستدامة على أنها نوع التنمية الذي يستجيب إلى حاجات الحاضر من دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

---

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتى: التنمية المستدامة فى المملكة العربية السعودية... دراسة تحليلية. سلسلة كتاب الرياض رقم ١٧١ ، مؤسسة اليمامة الصحفية بالرياض (السعودية) ص ١٠ .

انتشر مفهوم التنمية المستدامة بصورة سريعة فى أنحاء العالم كافة، وبات الكثير من الناس يستخدمون المصطلح سواء من خلال وسائل الإعلام التى أخذت تثقف الناس بهذا المصطلح عن طريق البرامج الإذاعية والتليفزيونية، أو من خلال المناهج والمقررات الدراسية التى أدخلت موضوع التنمية المستدامة فى أقسام العديد من الكليات الإنسانية والعلمية [1].

وأصبحت التنمية تبنى على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية والمشروعة للجيل الحاضر دون أن يكون هناك إخلال بالمحيط الحيوي، على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتهم[2].

ثانيا:اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في محيط شديد التغيير، استوجب على المؤسسات العاملة فى الاقتصاد انتهاج سلوك مسؤول من خلال تبني فلسفة جديدة تقوم على أنشطة مستلهمة حسب منظور التنمية المستدامة والمعروفة بالمردودية المضاعفة[1].

فقد كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في نشر التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أن القوي البيئية تساهم في تبني استراتيجيات تنمية مستدامة[2].

إن بروز مفهوم التنمية المستدامة، الذي يعني " قدرة منظومة ما على صيانة ذاتها بدالة انسياب الطاقة والمعلومات التي تخترقها، وتسمح بالتالي المحافظة على بنيتها وتنظيماتها.

وبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتسارع وتتعزز جميع ركائز التنمية المستدامة الثلاث – التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة.

ويُعترف بالدور الحيوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل محفز للتنمية في نص الهدف الإنمائي المستدام –حسب تقارير البرنامج الانمائى للأمم المتحدة–التي تفيد بأن "انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوصيل البيني العالمي ينطويان على إمكانات عظيمة

---

[1]- المرجع السابق نفسه، ص ١١ .

[2]www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/913.doc

[1]- خبابة عبد الله : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. آلية لتحقيق التنمية المستدامة. . دار الجامعة الجديدة للنشر بالاسكندرية ، ص ١١ .

[2]المرجع السابق نفسه، ص ٨٢ .

للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وتطوير مجتمعات المعرفة". ورغم أن الإشارة المباشرة إلى هذه التكنولوجيا لا ترد إلا في أربعة أهداف من ١٧ هدفاً – كعامل محفز للتعليم والتوازن بين الجنسين، وكقوة دافعة للبنى التحتية الجديدة "الذكية"، وكأدوات أساسية لتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة – فإن لديها دوراً رئيسياً في تحقيق كل هدف [٢].

ولا أحد يشك بوجود ارتباط تفاعلي وثيق بين قاعدة قوية توفر بنية صلبة للعلوم والتقانة والابتكار وبين التحول نحو مجتمع المعرفة. ففيما بلغت المجتمعات الصناعية مبلغ قوتها، كان لابد للثورات العلمية والتقانية، بما فيها ثورة المعلومات والاتصالات، أن تنحو منحى جديداً لعصر جديد، هو عصر مجتمعات ما بعد الصناعة أو مجتمعات المعرفة التي ترتكز على قدرات معلوماتية ومعرفية هائلة. وبقدر ما يمنح هذا العصر الجديد الدول الصناعية المتقدمة مزيداً من القوة والسطوة، بقدر ما يحمل من أمل غير محدود للدول النامية في اللحاق بهذا الركب، في حال إذا ما اغتنمت الفرص والعمل على انتاج المعرفة ونشرها في مجتمعاتها بكفاءة في سائر الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية. ولم يعد هناك شك في أن إتاحة المعرفة هي السبيل لإحداث نقلة نوعية في حياة المجتمعات النامية، لذا أصبحت فكرة مجتمعات المعرفة فكرة جاذبة وثرية لكونها تعلي من شأن الإنسان، صانع التنمية وغايتها السامية. وهو ما يعني أن الهم الأكبر للدول والحكومات يجب أن يتركز في كيفية النهوض بالتعليم، وحفز جهود البحث والتطوير، ورعاية الموهوبين والمبتكرين والمبدعين، وأن يكون ذلك على رأس قائمة أولوياتها واهتماماتها حتى تصبح لدى أفراد المجتمع القدرة على اكتساب المعرفة والارتقاء معها وبها.

المبحث الثالث:أثر التحول إلى اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إرساء ركائز الاقتصاد المعرفي والصناعة المعرفية تمهيداً للتحول من الاقتصاد الريعي وإتباع مسار التنويع الاقتصادي، الأمر الذي انعكس في تزايد اهتمام حكومات تلك الدول خلال السنوات الأخيرة بتنويع اقتصاداتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وفي هذا السياق، أكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون اهتمام دول المجلس بدعم مشاريع البحث العلمي والتكنولوجي وتحفيز الإبداع والابتكار، وذلك من أجل النهوض بمفهوم الاقتصاد

[٢] https://itu4u.wordpress.com/arabic/leading-the-field-icts-for-sustainable-development.

المعرفي القائم على المعرفة والبحث العلمي، واستثمار حقوق الملكية الفكرية بما فيها براءات الاختراع في أغراض التنمية المستدامة. [1].

١. التنمية الاقتصادية والطريق نحو تبني اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي على تصور "مايكل بورتر" في تقييم تنافسية الدول بناءً على 12 معياراً يقابل ثلاث مراحل رئيسية من التنمية الاقتصادية على النحو التالي :

١. المؤسسات.
٢. البنية التحتية.
٣. الاقتصاد الكلي.
٤. الصحة والتعليم الأساسي أو الابتدائي.
٥. التعليم العالي والتدريب.
٦. كفاءة أو فعالية السوق.
٧. كفاءة أسواق العمل.
٨. تطور السوق المالي.
٩. مستوى الجاهزية التكنولوجية أو التقنية.
١٠. حجم السوق.
١١. مدى تقدم الشركات أو المؤسسات.
١٢. الابتكار.

وفيما يلي المراحل الرئيسية الثلاث للتنمية الاقتصادية التي تقابل هذه المعايير:

***الاقتصاديات القائمة على الموارد الأولية أو الأساسية:** في المرحلة الأولى يكون الاقتصاد قائماً على الموارد الطبيعية وتتنافس الدول على أساس الموارد المتوفرة لدى كل منها، وهي تنقسم بشكل أساسي إلى اليد العاملة غير الماهرة والموارد الطبيعية. [2]. وتتنافس الشركات على أساس السعر حيث تبيع منتجات أو سلعاً أساسية وتنعكس إنتاجيتها الضعيفة من خلال تدني الأجور

---

[1] - د. مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً)، مرجع سابق، ص٩.

[2] - المرجع السابق، ص ١٠-١١ .

التي تدفعها. وتحتاج المحافظة على التنافسية إلى مؤسسات عامة وخاصة تعمل بشكل جيد، وبنية تحتية متطورة، وإطار اقتصادي مستقر وقوة عاملة كبيرة ذات صحة جيدة. وتتمثل الركائز الأساسية في هذه المرحلة بما يلي: المؤسسات والبنية التحتية و الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي أو الابتدائي [٢].

***الاقتصاديات القائمة على الكفاءة التشغيلية:** مع تسارع وتيرة التطور وزيادة الأجور، تنتقل الدول إلى مرحلة التنمية القائمة على الكفاءة حيث تطور عمليات إنتاج أكثر كفاءة وتزيد الشركات من جودة إنتاجها وفي هذه المرحلة، فإن التنافسية وإيجاد الثروات يعتمدان إلى حد بعيد على التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق البضائع وسوق العمل والأسواق المالية المتطورة ووجود سوق محلي و / أو أجنبي والقدرة على الاستفادة من التكنولوجيات القائمة. وتتمثل الركائز الأساسية في هذه المرحلة بما يلي: التعليم العالي والتدريب، كفاءة أو فعالية السوق، كفاءة أسواق العمل، تطور السوق المالي، مستوى الجاهزية التكنولوجية أو التقنية حجم السوق.

***الاقتصاديات القائمة على الابتكار:** وأخيراً، مع انتقال الدول إلى المرحلة القائمة على الابتكار، يمكنها المحافظة على مستويات أعلى للأجور ومستويات المعيشة في حالة قدرة شركاتها على المنافسة مع المنتجات الجديدة والفريدة، ويجب على الشركات في هذه المرحلة المنافسة من خلال الابتكار وتقديم منتجات وخدمات جديدة ومختلفة باستخدام أحدث عمليات التصميم والإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق. وتتمثل الركائز الأساسية في هذه المرحلة بما يلي: مدى تقدم الشركات أو المؤسسات والابتكار. [٢].

وقد تنامى في الآونة الأخيرة الاهتمام البالغ من قبل واحات العلوم، والابتكار، والاستثمار، والتعليم باقتصاد المعرفة، في المجتمعات المتقدمة والنامية. وقد أصبح اقتصاد المعرفة رافداً من روافد الازدهار في أي مجتمع متقدم، وهو لا يعني تطور رأس المال المادي، واقتصاد السلع والمنتجات فحسب، إنما أصبح محوره رأس المال البشري، والذكاء، والإبداع والابتكار، والتكنولوجيا، وطرق إدارة المعرفة وغيرها. وهو كذلك يعني استخدام المعرفة لتوليد القيم الملموسة وغير الملموسة، أيضاً يعني استخدام التكنولوجيا وبالأخص تكنولوجيا المعرفة لتحويل جزء من المعرفة البشرية إلى آلات. هذه المعرفة تستخدم من قبل نظم دعم القرار في

---

[٢] – د. على حبيش ود. حافظ شمس الدين،التفكير العلمى وصناعة المعرفة،". الهيئة العامة المصرية للكتاب، ، ص١٢.

[٢]- المرجع السابق، ص ١٢.

مختلف المجالات، كما يمكن تفسير اقتصاد المعرفة بدون تكنولوجيا، حسبما أورده موقع ويكيبيديا.

من هنا كان لابد للاقتصادات الوطنية والعالمية فتح آفاق رحبة للاستفادة من وسائل جديدة في حقل المنافسة، لزيادة مهاراتها التنافسية في المشهد العالمي. بالإضافة إلى ذلك عليها اتخاذ مسارات مميزة لخلق ميزة تنافسية، باستخدام ومشاركة عمليات المعرفة ومصادرها، باعتبارها رافداً أساسياً لعملية التنمية.

وفي ضوء ما سبق جاء تقرير مؤشر المعرفة العربي ليسلط التركيز على أهمية عمليات رصد تطور الأوضاع التنموية في مختلف الميادين الحيوية وتتبعها، ومن ثم تأكدت الحاجة تالياً إلى بناء مؤشرات عربية بمواصفات عالمية، تكون كبوصلة ترصد حركة التقدم في المنطقة العربية وبخاصة منطقة الخليج العربى، وبالتالي تساعد على توجيه السياسات التطويرية نحو الاحتياجات الحقيقية لتلك البلدان وأولوياتها الوطنية.

وقد سعى التقرير إلى إماطة اللثام عن الآتي:

كشف التقرير عن العديد من المفاهيم المحورية مثل: مفهوم المعرفة ومنطلقاته وأسسه، وطبيعة الأداء العربي في هذا المجتمع الكوني الجديد.

أوضح التقرير حجم المخاطر والفرص التي تواجه المنطقة العربية وبخاصة منطقة الخليج العربى في اكتساب المعرفة وإنتاجها وإبداعها وتوظيفها، باعتبارها أداة رئيسية للتنمية الإنسانية والنهضة، مع التركيز على التلازم بين ثلاثية التنمية والحرية والمعرفة . [٢].

أوضح مؤشر المعرفة العربي لعام ٢٠١٥ تراجعاً ملحوظاً للمعرفة نتيجة للأزمات المتلاحقة التي تمر بها المنطقة العربية، والتي كان لها الأثر البالغ على تراجع الصرف على التعليم، بطالة الشباب، ضعف إقبال الطلاب على التعليم في المدارس والجامعات. بالإضافة إلى ذلك أثرت بشكل جلي على السياسات التنموية، فضلاً عن الاهتمام بها. فقد أصبح التركيز منصباً في الوقت الراهن على تحليل هذه الأزمات، وعلى كيفية مواجهتها وتجنبها.

ويعطي التقرير نظرة أمل في أن يكون للمعرفة والتعليم والإبداع والابتكار والبحث، إضافة إلى مجتمع المعرفة دوراً محورياً في تجنب الأزمات، في القدرة على التعايش والنمو، في بناء مجتمعات تنموية مستدامة، في بناء السلام والحوار، وفي قدرتها على التحول إلى اقتصاد المعرفة بتفعيلها للقطاعات الحيوية التي ركز عليها التقرير.

---

[٢] - http://www.arsco.org/detailed/f

بالنسبة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والأهداف التنموية للألفية، بين التقرير أن العديد من الدول قامت بتحقيق الكثير من الأهداف التنموية للألفية، ومع ذلك وُجد تراجعاً ملحوظاً لمؤشر المعرفة العربي في الآونة الأخيرة. لكن الأهم من ذلك، ونحن بصدد خمسة عشرة سنة قادمة، أن نعيل على قدرة مؤشر المعرفة العربي في رصده مواضع الخلل لمسارات التنمية، ووضعه الحلول المناسبة لتجاوزها.

نتائج الدراسة:

بدخول العالم حقبة تاريخية جديدة تتسم بتنامي أهمية التعلم والمعارف، لم تعد ثروات الأمم منحصرة في الموارد الطبيعية ولا المالية فقط، وإنما برزت ثروة أخرى أكثر أهمية تمثلت في المعارف وكذلك الكفاءات اللازمة لإنشاء هذه المعارف وتحويلها إلى منتجات وخدمات جديدة تُكسب المؤسسة ميزة تنافسية دائمة. لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كاقتصاد المعلومات، واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات...الخ، وكل هذه التسميات إنما تشير في كليتها إلى اقتصاد المعرفة. وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، مما يبين أن مسالة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد لم تلقى إجماعاً بعد بين أوساط الباحثين والمنظرين. ويمكن أن نصل بالقول إلى أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق له، أي أن المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها.ويتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين. من أجل الارتقاء والانتقال باقتصاديات

الأقطار العربية عموماً ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخليجي خصوصاً من الاقتصاديات الريعية نحو اقتصاديات المعرفة. وجب التأكيد على تبني جملة التوصيات والمقترحات الآتية:

-وضع خطط متناسقة للبنية التحتية العربية، وذلك فيما يتعلق بشبكات الاتصال، والاعتماد على تكنولوجيا مستقلة وموارد بشرية قادرة على التركيب والتشغيل والصيانة العربية المتبادلة، وأن تتسم بطابع المؤسسية، مع الاهتمام بتحقيق درجة أعلى من الأمان ألمعلوماتي والشبكي، وتفعيل مبادرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإنشاء مواقع معرفية.

-ضرورة وضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

على دول الخليج العربى تبني نوع جديد من استراتيجيات التنمية القائمة على اقتصاد المعرفة يتصدرها النموذج المستند إلى المعرفة والابتكار، ويقوم على إدارة المعرفة التي هي محرك مهم لزيادة الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى نمو اقتصادي أكبر وأكثر استدامة.

-ضرورة توجه دول الخليج العربى نحو الاهتمام برأس المال الفكري واعتباره إستراتيجية إدارية وسياسة لأعمال الشركات الإنتاجية، وذلك لمواجهة التغيرات البيئية المتسارعة وتحديات العولمة الاقتصادية بأفكارها واتجاهاتها المختلفة التي تدعو الشركات والمنشآت الإنتاجية المعاصرة أن تبحث عن الأفراد العاملين الجيدين وتحافظ على بقائهم أطول فترة ممكنة.

المراجع:

١- آر إيه بوكانان، الآلة قوة وسلطة : التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٨ حتى الوقت الحاضر، ترجمة: شوقي جلال، عالم الفكر، العدد ٢٥٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: ٢١-٢٢.

٢- د. مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً) دراسة غير منشورة ، جامعة زيان عاشور بالجلفة / الجزائر، ص٢-٣ .

٣- المرجع السابق، ص٤ .

٤- د. سعد على الحاج بكر: التحول الى مجتمع المعرفة،ط. مكتبة الملك عبد العزيز العامة (السعودية)، ص٧

٥-حسن عبد المطلب الأسرج: آليات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد العربى فى ظل اقتصاد المعرفة. بحث منشور بمجلة الوحدة الاقتصادية، العدد الثالث والاربعون - يونيو ٢٠١٣ م ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ص١٤٤ .

٦- بناء مجتمعات واقتصادبات المعرفة . سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز السعودية) ، الاصدار الثالث والخمسون، سنة ٢٠١٣ م، ص ٤٦ .

٧- المرجع السابق ، ص ٤٨.

٨- المرجع السابق ، ص ٤٨-٤٩.

٩- دور مجمعات التقنية فى التحول نحو الاقتصاد المعرفى . سلسلة دراسات مجتمع المعرفة تصدر عن مركز مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز، الاصدار رقم ٢٧ سنة ٢٠١٠ م، ص ٤.

١٠- www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/913.doc

١١- نوزاد عبد الرحمن الهيتى: التنمية المستدامة فى المملكة العربية السعودية... دراسة تحليلية. سلسلة كتاب الرياض رقم ١٧١ ، مؤسسة اليمامة الصحفية بالرياض ٢٠١١ م (السعودية) ص ١٠ .

١٢- المرجع السابق نفسه، ص ١١ .

١٣- www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/913.doc

١٤- خبابة عبد الله : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. آلية لتحقيق التنمية المستدامة. . دار الجامعة الجديدة للنشر بالإسكندرية ، ص ١١ .

١٥- المرجع السابق نفسه، ص ٨٢ .

١٦- https://itu4u.wordpress.com/arabic/leading-the-field-icts-for-sustainable-development.

١٧ - د. مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً)، مرجع سابق، ص٩.

١٨- - المرجع السابق، ص ١٠-١١ .

١٩- د. على حبيش و د. حافظ شمس الدين، التفكير العلمى وصناعة المعرفة،". الهيئة العامة المصرية للكتاب، ، ص١٢.

٢٠-المرجع السابق، ص ١٢.

٢١ - http://www.arsco.org/detailed/f

٢٢- محمد أبو الشامات ، "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد ٢٨،(٢٠١٢) ص وص. ٥٩٨، ٥٩٩.

٢٣-د. هشام محمود عزمي" مؤشرات قياس الإقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة" Cybrarians Journal، العدد ٤٤، ديسمبر ٢٠١٦ .